«المالية» تصدر الحساب الختامي للسنة المالية 2017/ 2018

الحجرف: الإنفاق الرأسمالي يعكس التزام الدولة بازدهار الاقتصاد

أصدرت وزارة المالية أمس بيان الحساب الختامي للدولة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018، وذلك بعد عرضه على مجلس الوزراء وإحالته إلى مجلس الأمة في 24 يوليو الجاري. وتضمن الحساب الختامي تراجعا كبيرا في عجز الميزانية الفعلي مقارنة بالموازنة التقديرية والعجز الفعلي ويأتي ذلك التحسن في عجز الموازنة نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية وغير النفطية بما يقارب 22٪ لكل منهما فيما قابلها زيادة بالمصروفات بنسبة أقل بلغت 8,7٪.

وبلغ الإنفاق الرأسمالي خلال العام المالي المنتهي 3,22 مليارات دينار مثلت 16,7٪ من إجمالي المصروفات فيما استحوذت المرتبات والدعوم على الجانب الأكبر من الإنفاق بنسبة 73٪.

وجاءت أبرز البيانات الرئيسية للسنة المالية 2017/ 2018 للكويت والتي تبدأ في 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس من كل عام كالتالي:

- 14,3 مليار دينار إيرادات نفطية بنمو سنوي 22,2٪
- 1,7 مليار دينار إيرادات غير نفطية بنمو سنوي 21,7٪
- 16 مليار دينار إجمالي الإيرادات النفطية وغير النفطية بنمو سنوي 22,1٪
- 19,2 مليار دينار إجمالي المصروفات بزيادة 8,7٪ عن السنة الماضية
- 3,25 مليارات دينار عجز الميزانية الفعلي قبل استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة بانخفاض 29,5٪ عن السنة الماضية و50٪ عن الموازنة التقديرية
- 1,6 مليار دينار مبلغ الاستقطاع لصالح صندوق الأجيال القادمة
- 4,85 مليارات دينار العجز الفعلي بعد استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة بانخفاض 18,1٪ عن السنة الماضية و38,6٪ عن الموازنة التقديرية
- 54,15 دولارا متوسط سعر النفط الفعلي للسنة المالية 2017/ 2018

نستهدف الحفاظ على الاحتياطي العام بالعمل على تجديد قانون إصدار السندات السيادية

د.نايف الحجرف

البيان	31 مارس 2018	31 مارس 2017	التغيير٪	الفرق بين الختامي والموازنة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018
الإيرادات بالمليون دينار				
إيرادات نفطية	14,282	11,689	٪22,2	٪22,0
إيرادات غير نفطية	1,717	1,411	٪21,7	٪5,1
إجمالي الإيرادات	16,000	13,100	٪21,1	٪19,9
المصروفات بالمليون دينار				
المرتبات وما في حكمها	(11,012)	(10,200)	٪8,0	٪1,4
الدعومات	(2,967)	(2,695)	٪10,1	(٪2,9)
المصروفات الرأسمالية	(3,224)	(2,626)	٪22,8	(٪5,7)
باقي المصروفات	(2,044)	(2,185)	(٪6,5)	(٪20,2)
إجمالي المصروفات	(19,247)	(17,708)	٪8,7	(٪3,3)
الفائض/(العجز) قبل استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة	(3,247)	(4,608)	(٪29,5)	(٪50,5)
استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة ـ10٪ من الإيرادات	(1,600)	(1,310)	٪22,1	٪19,9
الفائض/(العجز) بعد استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة	(4,847)	(5,918)	٪18,1	(٪38,6)

4,85 مليارات دينار عجز فعلي بانخفاض 18٪ سنوياً و39٪ عن الموازنة التقديرية

21,7 ٪ ارتفاعاً بالإيرادات غير النفطية عن السنة المالية الماضية

3,22 مليارات دينار إنفاق رأسمالي يمثل 16,7٪ من إجمالي المصروفات

نمو الإنفاق الرأسمالي بنسبة 22,8٪ وتشكيله 16,7٪ من إجمالي مصروفات الدولة يؤكد على التزام الدولة تجاه نمو وازدهار الاقتصاد الوطني والمضي قدما في المشاريع الإنشائية والتنموية فيما يخدم رؤية الكويت لعام 2035 «كويت جديدة». وهذا الالتزام ينعكس أيضا في موازنة السنة المالية الحالية والتي تشكل فيها المصروفات الرأسمالية نسبة 14٪».

وحول أولويات الحكومة لإصلاح الموازنة العامة، قال الحجرف: «نعمل حاليا على 3 أولويات ضمن نطاق المالية العامة للدولة وهي: أولا، العمل على مشروع قانون لتحديث قواعد إعداد الميزانية العامة للدولة بالتعاون مع السلطة التشريعية والقطاع المالي الكويتي، واليوم نحن على وشك الانتهاء من صياغة مشروع القانون. ثانيا، تسريع الإجراءات المتعلقة بتسوية حساب العهد وزيادة كفاءة التحصيل للديون المستحقة للدولة. وقد تم بالفعل تسوية ما يزيد على 760 مليون من حساب العهد في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018، كما تم تعظيم الإيرادات غير النفطية من خلال زيادة كفاءة التحصيل. وثالثا، تعزيز صندوق الاحتياطي العام من خلال العمل على تجديد قانون إصدار السندات السيادية وبالتعاون مع السلطة التشريعية».

وأضاف الحجرف: «تمت إحالة الحساب الختامي إلى مجلس الأمة الموقر قبل الموعد الدستوري، وذلك لاعتماده والمصادقة عليه، وإن الحكومة على أتم استعداد لمناقشة الحساب الختامي مع السلطة التشريعية والمضي قدما في تنفيذ المزيد من الحلول الواقعية لإصلاح المالية العامة».

والحساب الختامي هو بيان بالإيرادات الفعلية والمصروفات الفعلية للدولة عن السنة المالية المنتهية ويقدم إلى مجلس الأمة وفقا للمادة 149 من الدستور، ولا يشمل المركز المالي للدولة أو الإيرادات الاستثمارية والتي تتم إعادة استثمارها تلقائيا.

عموميتها وافقت على توزيع 5٪ نقداً

«كي جي إل» مساهم رئيسي بمشروعات رؤية الكويت 2035

يوسف لازم

عقدت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل «كي جي ال» جمعيتها العمومية العادية وغير العادية المؤجلة، وتمت الموافقة على توزيع أرباح نقدية بنسبة 5٪ من القيمة الاسمية للسهم، كما تمت الموافقة من قبل مساهمي الشركة على عدم توزيع أسهم منحة مجانية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر الماضي بنسبة 15٪ من رأسمال الشركة المصدر والمدفوع، وأخلى مساهمو الشركة طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم من كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والإدارية والقانونية عن 2017.

وبلغت أرباح الشركة في عام 2017 مبلغ 10 ملايين دينار مقارنة بمبلغ 2,2 مليون دينار لعام 2016، بزيادة بلغت 7,8 ملايين دينار تمثل 352٪، في حين بلغت إيرادات التشغيل في عام 2017 مبلغ 64,8 مليون دينار مقارنة بمبلغ 44,062 مليون دينار لعام 2016، بزيادة بلغت 20,7 مليون دينار، تمثل نسبة 40,1٪.

كما بلغ إجمالي مصروفات التشغيل في عام 2017 مبلغ 52,1 مليون دينار مقارنة بمبلغ 35 مليون دينار لعام 2016، بزيادة بلغت 17 مليون دينار تمثل نسبة 48,5٪.

ومن هذا الجانب، قال رئيس مجلس إدارة شركة رابطة الكويت والخليج للنقل «كي جي ال» ماهر معرفي إن الشركة تتطلع خلال عام 2018 إلى توسيع أعمالها على الصعيدين المحلي والإقليمي، حيث ان قطاع الإنشاءات الكويتي يشهد خلال تلك الفترة مشروعات قوامها 38 مليار دولار، والقطاع اللوجستي يشكل جزءا أساسيا من تلك المشروعات، بالإضافة إلى عقود الجيش الأميركي التي حصلت عليها شركات تابعة للمجموعة وتم الإعلان عنها مسبقا.

معرفي: القطاع اللوجستي لاعب رئيسي بمشروعات إنشائية بـ 38 مليار دولار

المجموعة تتعرض لحملة تشويه من المنافسين ولكننا نفضل التركيز في أعمالنا

رئيس مجلس إدارة «كي جي ال» ماهر معرفي أثناء عمومية الشركة

وأضاف معرفي أن الشركة تدعم تطوير مشاريع البلاد، لما سيحققه من تطوير وازدهار اقتصادي على السوق المحلي، وتتطلع خلال الفترة المقبلة إلى المساهمة في أعمال مشاريع «رؤية الكويت لعام 2035»، والتي سيتم من خلالها تطوير مشاريع ضخمة للبلاد، أهمها الجزر الخمس ومدينة الحرير، خصوصا ان هذا العصر سيكون شديد التنافسية وسيكون عالما رقميا بشكل كبير.

وأكد معرفي ان الشركة تسعى للحصول على اكبر قدر ممكن من عقود خدمات التخزين والنقل والمناولة اللوجستية، على الصعيدين المحلي والإقليمي، لما لدى الشركة من إمكانيات تمكنها من المنافسة على عقود عالمية ومحلية. وأوضح معرفي أن لدى الشركة فرصة جيدة للنهوض بمشاريع جديدة والحصول على عقود خدماتية لوجستية.

واشار معرفي الى انه لا يخفى على احد حجم الإساءة والهجوم الذي تعرض له مساهمو المجموعة بشكل عام، واتهامهم اتهامات باطلة لا صحة لها من خلال حسابات وهمية على وسائل التواصل الاجتماعي، مشيرا إلى أن بعض منافسي الشركة تعدوا مراحل لاأخلاقية في المنافسة.

ولفت معرفي الى أن الجميع على علم بأن حملة التشويه مدفوعة الثمن ومن السهل رصدهم إلا اننا نفضل التركيز في اعمالنا وترك اعمالهم لهم «القافلة تسير» ولن ننظر خلفنا.

وبين معرفي ان الشركة رسخت مبدأ الشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الأطراف ذوي المصلحة المشتركة، وحماية حقوق المساهمين بصفة عامة وتعظيم عوائدهم، وجذب مزيد من الاستثمارات للشركة.

وختم معرفي حديثه «مجلس إدارة الشركة لا يدخر جهدا في سبيل تطوير أعمال الشركة بما يتناسب مع تطلعات وخطط العملاء على المستويين الإقليمي والدولي أو على مستويات الجيش الأميركي العميل الاستراتيجي لدى الشركة».

وأكد سعي الشركة لفتح مجالات أكبر لتطوير مجال التخزين والإمداد والنقل والدعم اللوجستي لضمان خدمات لوجستية متميزة حسب متطلبات الأسواق.

كمدير مشترك ومنظم للإصدار بالتعاون مع بنك الخليج

«كامكو» تصدر سندات بـ 40 مليون دينار

أعلنت شركة كامكو للاستثمار إصدار سندات بقيمة 40 مليون دينار لأجل 5 سنوات بنجاح، حيث لاقى الإصدار قبولا من قبل المستثمرين ما ساهم في زيادة ملحوظة في تغطية الاكتتاب في فترة 3 أيام، والتي تعتبر أقصر فترة اكتتاب سندات مقومة بالدينار. ويأتي قرار الشركة المصدرة ومديري الإصدار في تقصير فترة الاكتتاب لـ 3 أيام فقط مدفوعا بالتزامهم بتطوير معايير السوق المحلي لتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية حيث تكون فترات الاكتتاب 24 ساعة أو أقل.

وتم إصدار السندات، والتي لعبت كامكو وبنك الخليج دور مديري الإصدار المشتركين، على أساس شريحتين، الأولى بفائدة ثابتة تبلغ نسبتها 6٪ تدفع على أقساط كل 3 أشهر، والثانية تتمثل في سندات الفائدة المتغيرة، حيث يكون معدل الفائدة معادلا لسعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي مضافا إليها 2,75٪ تدفع أيضا بشكل ربع سنوي وعلى أقساط، على ألا تفوق 7٪ سنويا.

وتدير شركة كامكو أصولا بقيمة 11,2 مليار دولار بنهاية 2017.

من جهته، أعرب الرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمارات في كامكو خالد فؤاد، عن امتنانه لمجهودات بنك الخليج وفريق عمل أسواق رأسمال الدين التابع لكامكو في سبيل إنجاز هذه الصفقة، مضيفا أن الإقبال القوي الذي شهدته الصفقة يعد إثباتا لمتانة استراتيجية كامكو الاستثمارية الحكيمة، وقوتها الائتمانية، وقدرتها على الوصول إلى قاعدة العملاء. وأشار الى أن العائدات المتأتية من الإصدار ستستخدم لتمويل أنشطة الشركة المستقبلية.

وأضاف فؤاد: «تعتبر كامكو لاعبا رئيسيا في قطاع الاستثمار المحلي والإقليمي، بما لديها من إمكانات على مستوى الموارد والحلول المالية والاستثمارية لعملائها وبما يعود بالنفع على المساهمين. وتفخر الشركة بأنها تلعب مرة أخرى دورا بارزا في تدعيم بيئة أسواق رأس المال المحلية والإقليمية من أجل تعزيز الاقتصاد».

من ناحية أخرى، قال أحمد الدويسان، مدير عام الخدمات المصرفية للشركات لبنك الخليج: «نفتخر بالمشاركة في إصدار سندات بقيمة 40 مليون دينار، الأمر الذي يأتي في إطار التزامنا تجاه عملائنا من الشركات، وسنستمر في اقتناص الفرص التي نشارك من خلالها بما لدينا من علم ودراية وخبرة، والمساهمة في دفع عجلة الاقتصاد المحلي».

وفي الختام، أعرب كل من المصدر ومديري الإصدار عن امتنانهما لهيئة أسواق المال، على دعمهم والتزامهم بالعمل الجماعي المثمر بهدف تعزيز عمل المؤسسات المالية، وأشادا بالدور المتواصل للمستثمرين، باعتبارهم القوة الدافعة التي أثمرت عن تكليل هذه العملية بالنجاح المتوقع.

خالد فؤاد

أحمد الدويسان

الاتحاد الكويتي لكرة القدم

إعـــلان

يعلن الاتحاد الكويتي لكرة القدم (لجنة التسويق والتلفزيون) عن طرح مزايدة عامة رقم 2018/1 الخاصة برعاية بطولات الاتحاد الكويتي لكرة القدم للفرق الأولى للموسم الرياضي (2019/2018)، طبقاً للشروط والمواصفات الواردة بكراسة شروط المزايدة بالأظرف المغلقة، فعلى الراغبين بذلك التقدم لشراء كراسة الشروط والمواصفات بقيمة (1000) دينار لسعر الكراسة الواحدة (فقط ألف دينار كويتي) من مقر الاتحاد الكويتي لكرة القدم - الكائن في محافظة العاصمة - العديلية - قطعة 4 - شارع سامي أحمد المنيس - تلفون: 22555851، وذلك خلال مواعيد العمل الرسمية من الساعة 9:00 صباحاً حتى 12:00 بعد الظهر ومن الساعة 4:00 حتى الساعة 8:00 مساءً.

علماً بأن آخر موعد لتسليم العطاءات بتمام الساعة الثامنة مساءً من يوم الخميس 2018/8/9.

«الشال»: نهاية مواجهة الشهادات المزورة ستقتصر على تقديم كبش فداء

ذكر تقرير الشال الاقتصادي الاسبوعي ان الحكومة ليست معنية بجودة التعليم ولا بسلامته، منذ ثمانينيات القرن الفائت، فسوق العمل وأجره لا علاقة لهما بالحاجة أو الكفاءة، وإنما بالشهادة، حقيقية أو ضعيفة أو مزورة، والترقي في سلك الإدارة العامة يحتاج إلى شهادة من نوع آخر، شهادة توصية من نافذ فقط.

وبعد التحرير مباشرة، قامت الحكومة بما هو غير مسبوق في العالم، عندما قدمت خصما تعليميا مفاده، «أدرس سنة وارتقي مرحلتين»، أسوة بإعلانات بيع السلع.

وفي لقاء منسوب لأحد المسؤولين، قبل أو بعد تلك الفترة، يذكر بأن احتجاجه وتهديده بالاستقالة إذا مررت موافقة على تعيين مدرسين في مؤسسة تعليمية عليا بشهادات من جامعات غير معترف بها، أسقطه أمر أحد كبار المسؤولين بالتسامح معهم بدعوى أنهم أولادنا، بما يعني التسامح مع تخريب عقول من يعلمونهم.

وفي نوفمبر 2015 في رد على سؤال للنائب «فيصل الشايع»، لديوان الخدمة المدنية نشرت إحصائية مفادها ان نحو 5765 من العاملين في القطاع الحكومي حصلوا على شهاداتهم العلمية من دون أن يغادروا مكاتبهم خلال الفترة ما بين 1992ـ2014، ولا شك بأن مثلهم أو أكثر حصلوا عليها بتفرغ دراسي، ولكن من دون تعليم.

وفي مايو 2016 أظهر تقرير صحافي تمكين 600 عميل من نيل شهادات مضروبة مقابل 5000 دينار كويتي للشهادة الواحدة.

وبعد كل ذلك الحديث وتلك الوقائع، وعلى مدى أكثر من عقد من الزمن، لم يهتم أحد في التعليم العالي بمراجعة نظام الاعتماد الذي استطاع خلاله شخص واحد ـ هكذا يقال ـ أن يعتمد بضع مئات من الشهادات المزورة على مدى 7 سنوات، ومن كشفه جهاز المباحث.

التعليم هو أساس نهوض أو فشل أي دولة، سنغافورة وكوريا الجنوبية وفنلندا والصين أمثلة متعاقبة على النهوض بسبب جودة التعليم، ومصر والكويت للأسف أمثلة في الاتجاه المعاكس. لقد تم التسامح والتهاون مع تلك الآفة، حتى أصبحت كبيرة ومنتشرة في أعلى مستويات سلطات اتخاذ القرار، وبات حكمها حكم المؤسسات المالية الضخمة بعد أزمة 2008، كبيرة جدا ونافذة جدا، بما لا يمكن معه السماح بسقوطها، أو في حالات شهادات الكويت المزورة، ستصطدم بمقاومة شرسة حال الرغبة في كشف أبطالها.

وليس هناك معنى لأي مشروع تنمية يملك فرصة في النجاح، سوى مع اجتثاث هذه الآفة السرطانية، وبدء بناء قواعد جديدة وصارمة للنظام التعليمي.

نحن نعرف أن «المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية» وصل إلى خلاصة قريبة مما ذكرنا، متأخرة جدا، ولكن صحيحة، ويظل رأيه استشاريا، ومصير رؤيته حول التعليم لن يكون أفضل من مئات الاستشارات التي تسلمتها الحكومة وأهملتها.

ما هو على المحك، مصير ومستقبل وطن، يستشري الفساد في كل مكوناته، وتبقى أخطر مكوناته فساد صناعة الإنسان، والوضع الحالي، ليس فقط فيه تكاليف مالية وقرارات خاطئة من حاملي الشهادات المزورة، ولكن، فيه تخريب جيل كامل ممن يتلقى العلم أو الخبرة على أيديهم.

ومن تجارب الفساد السابقة والمعلنة، لا نشعر بتفاؤل بأن مواجهة فساد الشهادات ومعها التعليم سيذهب إلى نهايته الصحيحة، وقد يتوقف العقاب عند وافد التعليم العالي أسوة بفراش البلدية وحارس الموانئ، وربما معه بعض أكباش فداء من غير المهمين.